مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في تجسيد البرامج الاستثمارية العمومية
– دراسة حالة ولاية البويرة –

إعداد: د/ طويطي مصطفى ط.د(ة)/ وزاني ليدية

جامعة غرداية

الملخص :

باشرت الجزائر منذ سنة 2001 برامج تنموية ضخمة تقوم على التوسع في الانفاق العام في ظل الوفرة المسجلة في المداخيل الخارجية من خلال برامج الاستثمارات العمومية المنفذة خلال 2001 – 2019، و نظرا للاهتمام المتزايد بموضوع الاستثمارات العمومية و اعتبار الولاية بوابة ولوج هذا الفضاء و النواة المحلية الرئيسية لتجسيدها ، جاءت محاولتنا هذه لإبراز مدى ملائمة الصفقات العمومية في تجسيدها في ولاية البويرة.

الكلمات المفتاحية : الصفقات العمومية، الاستثمارات العمومية، البرامج الاستثمارية، ولاية البويرة .

Abstract:

since 2001, Algeria Embarked, a huge development programs based on the expansion of public spending in light of the abundance registered in foreign earnings by executing public investments programs during 2001-2019, view of the increasing interest in the subject of public investments and seen the state gate access this space and the main local for her portrayal of, we attempt came to highlight the appropriate public transactions over the portrayal in the Bouira province.

key words : Public procurements, public investments, investment programs, Bouira.

مقدمة :

سمح تحسين الوضعية المالية التي عرفتها الجزائر في تحول السياسة الاقتصادية المنتهجة إلى التوسع في الإنفاق العام ،ففي هذا الإطار انطلقت السلطات العمومية في الجزائر من سنة 2000 في سلسلة من الاستثمارات العمومية و التي كان الهدف منها تدعيم وتحسين الخدمات الأساسية المقدمة لأفراد المجتمع ، بحيث تم إطلاق الاستثمارات العمومية على شكل مخططات تنموية متتالية و متكاملة، يتضمن كل برنامج مجموعة من المحاور ، الصفقة العمومية هي الطريقة القانونية لتنفيذها و تجسيدها.

و من خلال هذا الدراسة سنتطرق إلى البرامج الاستثمارية العمومية في الجزائر و أهم إنجازاتها وتقييم مساهمة الصفقات العمومية في تجسيدها من خلال اسقاط الدراسة على ولاية البويرة.

و انطلاقا من هنا فإن الاشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول السؤال الجوهري و هو :

ما مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في تجسيد برامج الاستثمارات العمومية في ولاية البويرة ؟

و من أجل الإجابة والإلمام بكافة حيثيات هذه الدراسة قسمناها إلى محورين :

المحور الأول :الصفقات العمومية كآلية لتجسيد البرامج الاستثمارية العمومية،

المحور الثاني :تقييم ملائمة نظام الصفقات العمومية في تجسيد الاستثمارات العمومية لولاية البويرة.

المحور الأول: الصفقات العمومية كآلية لتجسيد البرامج الاستثمارية العمومية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن اهتمام الجزائر بموضوع الصفقات العمومية لم يكن وليد الصدفة، و إنما جاء من خلال تبني منظومة متكاملة (قانونية، تشريعية...) على جميع الأصعدة المحلية و الدولية ، أين تأكد الدور الذي تلعبه في تجسيد الاستثمارات العمومية، وهذا الشيء الذي دفع بالجزائر إلى وضع استراتيجية متكاملة هدفها تفعيل هذه الصفقات و التصدي للتحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني.

أولا: دور الإدارة المحلية الجزائرية في تجسيد البرامج الاستثمارية العمومية

تعتبر اللامركزية أهم وسيلة لتجسيد الاستثمارات العمومية و يتضح هذا من خلال الإصلاحات الواسعة التي أوكلت للجماعات الإقليمية (البلدية و الولاية) .

1- دور البلدية في مجال الاستثمار العمومي :

- **في المجال الاجتماعي**[cxxv] : تقوم البلدية بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي و تعمل على صيانتها و تشجيع النقل المدرسي، كما تبادر بإنجاز المراكز الصحية و قاعات العلاج و صيانتها و تقوم على صيانة المراكز الثقافية المتواجدة في إقليم البلدية و تعمل البلدية في مجال السكن على خلق شروط الترقية العقارية العامة و الخاصة وتنشيطها .
- **في المجال الاقتصادي**[cxxvi] : تقوم البلدية بكل مبادرة من شأنها تطوير الأنشطة الاقتصادية في نطاق مخططها التنموي، و تخصص رأسمال على شكل استثمارات يتم إسنادها إلى صناديق المساهمة ، كما تنشأ مؤسسات عامة اقتصادية (ذات طابع صناعي أو تجاري) تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي لأجل تسيير مصالحها و المساهمة في تحقيق التنمية المحلية، بهذا تتمكن البلدية من إشباع حاجات السكان المحليين في جميع المجالات بما يتماشى مع الواقع المحلي وحاجاته.

2- دور الولاية في مجال الاستثمار العمومي : تقوم الولاية بوظائف متعددة في نطاق اختصاصها الإقليمي عن طريق أجهزتها

- **في المجال الاقتصادي**[cxxvii] : يصادق على مخطط الولاية من أجل ضمان التنمية الاقتصادية، و يعمل المجلس على تدعيم البلديات في مجال تطبيق برامج الإسكان إذ يساهم في إحداث و خلق المؤسسات و شركات البناء العقاري .
- **في المجال الفلاحي**[cxxviii] : يبادر المجلس و يجسد العمليات التي تهدف إلى حماية و توسيع الأراضي الفلاحية و يشجع حماية التربة واستصلاحها و تهيئة المساحات الفلاحية ، و يعمل على إنجاز أشغال التهيئة و تطهير مجاري المياه، كما يبادر إلى حماية الثروة الغابية و الثروة الحيوانية و يساعد البلديات تقنيا و ماليا في مشاريع التمويل بالمياه الصالحة للشرب و تطهير المياه، أي للمجلس الشعبي الولائي دور أساسي و هام في المجال الفلاحي لأن استثمار الأرض هي الثروة الأزلية لتوافر الأراضي الخصبة و هي العلاج الوحيد للأزمات الاقتصادية لأن الصناعة والتنمية المرتبطة بالثروة البترولية قد تثبت عدم جدواهما لصفتهما المؤقتة.
- **في مجال التنمية السياحية** : يضطلع المجلس الشعبي الولائي بازدهار السياحة في الولاية و ذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة التي تساعد في استغلال القدرات السياحية و يشجع الاستثمارات في مجال السياحة وينسق عمل البلديات من أجل ترقية هذا القطاع.[cxxix]
- **في مجال الصيد** : إن إقليم الدولة الجزائرية يحتوي على ثروة سمكية هائلة غير مستغلة لذا يجب على البلديات المعنية أن تقوم بالاستثمار في هذا الميدان و تقدم المساعدات اللازمة .
- **في مجال الصناعة** : قيام المجالس الشعبية الولائية بإنشاء و إدارة الصناعات الصغيرة و تشجيع الخواص على إنشائها منها الصناعات التقليدية و الخفيفة .

ثانيا: الصفقات العمومية كآلية لتجسيد البرامج الاستثمارية العمومية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خول للجماعات الإقليمية و المحلية صلاحيات واسعة في مجال الاستثمارات العمومية من خلال تطبيق الصفقات كأداة أساسية لتجسيدها، و التي أسهمت إلى حد كبير في تحقيق إنجازات مهمة في كل برنامج و بالتالي تلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة للمواطنين و تدعيم النمو الاقتصادي. و سنتطرق إلى أهم الإنجازات المحققة من خلال تطبيق هذه الآلية.

1- إنجازات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 : لقد ساعد وفرت الموارد المالية على تنفيذ البرنامج مما أصفر على نتائج على مستوى كل القطاعات نتطرق إليها كالاتي:

الجدول رقم : 01 إنجازات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004		
الأنشطة الانتاجية	**الزراعة**	خلق 330000 منصب شغل و غرس 3 ملايين شجرة نخيل، توسيع المساحات الزراعية (127000 هكتار بالنسبة لأنواع الفاكهة ، تمديد المساحات المروية على 11000 هكتار، الري بالتنقيط على 75000 هكتار. توسع من قدرات التخزين و التحويل للمنتجات الزراعية (590000 م^3 للتبريد، و إنشاء 140 ملبنة و120 مصنع للزيت)، تنمية و تطوير المزارع الصغيرة (أكثر من 4 ملايين وحدة زراعية، 456000 خلية).
	الصيد البحري	خلق 100000 منصب عمل دائم، شراء 63 سفينة صيد من الحجم الكبير و 81 سفينة من الحجم الصغير، وإنشاء 40 حرفة بسيطة، إنشاء 8 شبكات للتبريد، و مخبر واحد و 45 مشروع للتجهيزات. تنفيذ 17 مشروع بالنسبة لتربية المائيات أو الأسماك.
	الصناعة	إعادة تأهيل 21 منطقة صناعية و 5 مناطق للأنشطة و تحسين من مستوى 38 وحدة صناعية.
مجال حماية المحيط و البيئة	**حماية السهوب**	حماية 2.5 مليون هكتار من المناطق السهبية و تشجير 60000 هكتار بالنسبة للمناطق الرعوية.
	حماية الأحواض المائية	إنجاز 13000 هكتار من التشجير و 1100كلم من أحزمة حماية الرياح و إصلاح 6100 هكتار من الأراضي، فتح 2360 كلم من الطرق.
	البيئة و محيط السكن	إنجاز 30 مركز للنفايات. تهيئة المرافق الصحية ل5 مدن ساحلية... [cxxx]
مجال البنى التحتية	**شبكة الطرق والطرق السريعة**	عصرنة حوالي 1600 كلم من الطرق الوطنية، إنجاز حوالي 138 منشأة (جسور، و ممرات أرضية). إنجاز حوالي 2250 كلم من الطرقات الوطنية و 4600 كلم من الطرق وإصلاح مهبط كل من مطار قسنطينة و جانت وتوقرت، إنجاز 3 موانئ للصيد (سلامندر، و تيغزيرت، و المرسى).
	شبكة السكك الحديدية	الشروع في تطبيق برنامج 600 كلم من السكك الحديدية (أم البواقي/ نبسة،مشرية/بشار،داموش/مشرية). 3 مشاريع رئيسية (السانية/أرزيو، تيزي وزو/واد عيسى،و إيصال مناطق العاصمة بالشبكة الكهربائية) وقد تم إنجاز 30 كلم من هذا المشروع. [cxxxi]
	الاتصالات والتكنولوجية الحديثة	إنجاز حضيرة التكنولوجيا الحديثة و الإعلام و الاتصال بسيدي عبد الله(المدينة الجديدة). إنجاز المحطات الأرضية لكل من تيميمون و برج باجي مختار، و عين قزام، تين زواتين، و برج الحواس، ورقلة و بشار وإدخال إليها نظام التحويل الرقمي. [cxxxii]
الموارد البشرية	**التعليم والتكوين المهني**	إعادة تأهيل 5170 مدرسة للتعليم و التكوين المهني وإنجاز 53 مؤسسة للتعليم الثانوي و 55 مدرسة، 75 مدرسة داخلية، 3600 مقعد بيداغوجي ...الخ، و تجهيز المقاعد البيداغوجية بأجهزة الإعلام الآلي...
	التعليم العالي والبحث العلمي	إنجاز 57300 مقعد بيداغوجي و 30500 سرير. تجهيز 84000 مقعد بيداغوجي و 3800 سرير. إقتناء 1000 جهاز للإعلام الآلي و الربط بشبكة الأنترنيت. البدء في إنجاز 10 مشاريع للبحث في ميدان التكنولوجيا الحديثة و الإعلام و الاتصال.
	الصحة والحماية الاجتماعية	إعادة تأهيل 90 مستشفى و 127 عيادة، و 142 مركز للصحة، 129 غرف للعلاج، 33 مركز للتعليم الطبي، 22 مركز لإعادة التأهيل...الخ. إنهاء من إنجاز مستشفى وهران و الشلف، و البدء في بناء مستشفى في كل من ولاية سطيف وخنشلة، ومركز مضاد للأمراض السرطانية في كل من عنابة و ورقلة. إنجاز 11 مركز طبي و 221 غرف للعلاج و 6 مراكز للخدمات الاستعجالية واقتناء 67 سيارة للإسعاف . [cxxxiii]
	الشباب والثقافة	إعادة تأهيل 2259 مرفق ثقافي و رياضي. بناء 263 ملعب، 59 دار للشباب، 5 دار للثقافة، و 45 مركز للثقافة و 26 مكتبة...الخ.
مجال تحسين ظروف البيئة المعيشية	**السكن والتخطيط الحضري**	إنجاز أكثر من 49000 سكن اجتماعي، و الإيجار و البيع...إلخ
	مياه الشرب	انجاز 9 سدود و 19 حوض مائي، و 393 بئر و 8 محطات تصفية و 284 خزان للمياه و 1322 عملية تزويد بمياه الشرب و 825

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		عملية تطهير. و قد تم إنشاء 8000 منصب شغل ، و فيما يتعلق بالإنتاج سجلت سنة 2004 إنتاج إجمالي قدره 206 مليار م^3، منها 108 مليار م^3 من الآبار العميقة، و على صعيد تلبية الحاجيات، تم تخفيض 105 مليار م^3 للتزويد بمياه الشرب في حين تستغل 1.1 مليار م^3 في مجال الري، إنجاز 1640 كلم شبكة من مياه الصرف الصحي.[cxxxiv]
	الطاقة و الغاز والكهرباء	ربط 273130 مترل لبشبكة توزيع الغاز و 76613 مترل بشبكة كهرباء الريف و إنجاز 5 محطات لغاز البروبان في كل من بشار، الواد، قصر الشلالة، المنيعة و قرارة.
	البريد والمواصلات	إنجاز 818 مركز للهاتف و 316673 خط.تجديد مكاتب البريد و إنجاز 145 وكالة بريدية... [cxxxv]

2- إنجازات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 على مختلف القطاعات : نظرا لتعدد المجالات والقطاعات التي شملها هذا البرنامج فقد تعددت النتائج التي حققها و هي كما يلي:

- **السكن** : تشير إحصائيات بيان السياسة العامة على أن فترة البرنامج قد سمحت بإنجاز 1045269 سكن وذلك من خلال مختلف الصيغ التي أقرها القانون عبر مختلف الولايات.
- **الصحة العمومية** : شهدت الصحة العمومية هي الأخرى توسعا هاما و فيما يلي جدول يبين تطور الهياكل الصحية العمومية.[cxxxvi]

الجدول رقم : 02 تطورات الانجازات في قطاع الصحة العمومية للفترة 1999-2009

الإنجازات المادية	1999 إلى 2004	2005 إلى 2009	المجموع
المستشفيات	13	23	36
العيادات المتعددة الاختصاصات	50	83	133
المراكز الصحية	136	126	262
قاعات العلاج	694	402	1096

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، اكتوبر 2010، نقلا عن الموقع www.premie-ministre.gov.dz، تاريخ الاطلاع 01-01-2017 ، ص87.

- **التربية الوطنية** : هي قطاعات احتلت الأولوية في البرنامج، حيث انتقلت من 255,5 مليار دج سنة 2000 إلى 403,3 مليار دولار.[cxxxvii]

الجدول رقم: 03 تطور الإنجازات المادية في قطاع التربية الوطنية للفترة

الإنجازات	الفترة من 2005إلى 2009	نسبة التطور (%)
المدارس الابتدائية	1800	39,19
الإكماليات	1013	59,58
الثانويات	379	56,90
المؤسسات المزودة بالنظام الداخلي	358	71,88
المطاعم و النظام النصف الداخلي	2508	77,35

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، مرجع سبق ذكره، ص 86-87.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **التعليم العالي** : من الإنجازات التي نذكرها في هذا الشأن هو ضمان مقعد بيداغوجي لكل متحصل على شهادة البكالوريا وهي ميزة تنفرد بها الجزائر عن باقي بلدان العالم، كما استفاد القطاع من الزيادة في منح الطلبة بالإضافة إلى وضع نظام أجور الأستاذ المدعم بنظام التعويضات.[cxxxviii]

❖ **المنشآت القاعدية و التجهيزات** : من خلال هذا الجدول نبين الانجازات المحققة في هذا قطاع.

الجدول رقم: 04 **الانجازات المادية المحققة في قطاع المنشآت القاعدية**

	2009-2005
الطريق السيار شرق- غرب	460
الطرق الإجتنابية	311
انجاز الطرق الوطنية	1860
انجاز الطرق الولائية	1658
صيانة شبكة الطرقات ة إعادة تأهيلها و عصرتنها	41431
انجاز و تعزيز المنشأ الفنية	755
انجاز المنشأت المرفئية و إعادة تأهيلها	63
انجاز المنسأت المطارات و إعادة تأهيلها	30
انجاز شبكة السكك الحديدية و عصرتنها	1625
كهربة السكك الحديدية	30

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، مرجع سبق ذكره، ص 78.

3. تطور الإنجازات خلال البرنامج الخماسي 2010-2014 في مختلف القطاعات :

❖ **قطاع التعليم، الصحة و السكن** : لقد استفاد قطاع التعليم و الصحة من أغلفة مالية مهمة الأمر الذي مكن من تحقيق العديد من الانجازات و التي نورد تطورها فيما يلي:

الجدول رقم: 05 **تطور الإنجازات المادية في قطاع التعليم و الصحة للفترة 2010-2014.** (عدد)

الإنجازات	2010	2013	2014	نسبة التطور 2010-2014
قطاع التربية الوطنية				
المدارس الابتدائية	17790	18233	18510	%6
المتوسطات	4901	5172	5299	
الثانويات	1813	2052	2203	
قطاع التعليم و التكوين المهني				
معاهد التكوين المهني	81	92	101	%24
مراكز التكوين المهني	639	734	766	%20

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعليم العالي				
عدد الجامعات	82	92	99	%20
الإمكانيات البيداغوجية	1043000	1212000	1290000	%23
طاقات الإيواء	471000	600000	670000	%42
القطاع الصحي				
عدد المستشفيات	278	288	-	%11
عدد العيادات المتعددة الخدمات	1491	1617	-	%8

المصدر: البرنامج الخماسي 2015-2019، تطور مؤشرات التنمية 2010-2014، ماي 2014.

❖ **قطاع السكن**: في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014 تم تحقيق العديد من الإنجازات في هذا الصعيد، و هذا وفق الجدول التالي:

الجدول رقم : 06 **تطور الإنجازات المادية في قطاع السكن للفترة 2010-2014** (عدد)

الإنجازات	2010	2013	2014	نسبة الطور 2010-2014
حظيرة الساكنات	7281121	8040932	8340932	%14

المصدر: البرنامج الخماسي 2015-2019، تطور مؤشرات التنمية 2010-2014، ماي 2014

❖ **قطاع النقل و الأشغال العمومية** : إن وتيرة إنجاز مشاريع الأشغال العمومية قد بلغ نسبة تاريخية في الجزائر، و من خلال هذا الجدول نشير إلى تطور هذا القطاع

الجدول رقم: 07 **تطور الإنجازات المادية في قطاع النقل و الأشغال العمومية للفترة 2010-2014** (كلم)

الإنجازات	2010	2013	2014	نسبة التطور 2010-2014
الطريق السيار شرق-غرب	939	1096	1132	%20
الطرق الوطنية	30260	30628	30828	%2
الطرق الولائية	23849	24505	24705	%3
الطرق البلدية	59408	60733	60733	%2
شبكة السكك الحديدية قيد الاستغلال	3606	3800	4286	%18

المصدر: البرنامج الخماسي 2015-2019، تطور مؤشرات التنمية 2010-2014، ماي 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **قطاع الشباب و الرياضة** : تم إنجاز العديد من المرافق الخاصة بالرياضة و الشباب و لكن حسب الجدول الذي سيعرضه لاحقا، يمكن ملاحظة أن الانجازات في هذا الميدان نوعا ما قليلة، فدور الشباب و قاعات متعددة الرياضات يجب أن تكون في كل بلدية على الأقل أما عن فضاءات اللعب فيجب أن تكون في كل حي و هذا شيء مغيب جدا في الجزائر

الجدول رقم: 08 تطور الإنجازات المادية في قطاع الشباب و الرياضة للفترة 2010-2014 (عدد)

الإنجازات	2010	2013	2014	نسبة التطور 2010-2014
الملاعب متعددة الرياضات	61	73	83	%36
المركبات الرياضية الجوارية	387	512	561	%45
القاعات المتعددة الرياضات	197	267	304	%54
المسابح	70	98	145	%107

المصدر: البرنامج الخماسي 2015-2019، تطور مؤشرات التنمية 2010-2014، ماي 2014.

❖ **قطاع الثقافة** : فيما يخص الثقافة فإن تطور الانجازات فيها خلال الفترة 2010-2014 على النحو التالي:

الجدول رقم: 09 تطور الإنجازات المادية في قطاع الثقافة للفترة 2010-2014 (عدد)

الإنجازات	2010	2013	2014	نسبة التطور 2010-2014
دور الثقافة	42	43	46	%9
المكتبات	292	310	370	%26
المتاحف	36	37	42	%16
المسارح	14	15	24	%71
المعاهد و مدارس التكوين الفني	17	17	24	%41

المصدر: البرنامج الخماسي 2015-2019، تطور مؤشرات التنمية 2010-2014، ماي 2014.

❖ **قطاع الطاقة** : بحسب ما سطره البرنامج الخماسي 2010-2014 وصلت نسبة إدخال الغاز و توصيل الكهرباء إلى البيوت، ذلك نسبة 45% سنة 2010 ، 51% سنة 2013 و 53% سنة 2014 هذا فيما يخص الغاز ، أما فيما يخص الربط بشبكة الكهرباء فقد و صلت نسبتها إلى 98% سنة 2010، 99% سنة 2013 و 99.4% سنة 2014.

ثالثا: تقييم مساهمة الصفقات العمومية في تجسيد الاستثمارات العمومية

تعد الصفقات وسيلة لصرف المال العام استجابة لحاجيات مصالح الدولة والمؤسسات العمومية وتنفيذا للسياسات و البرامج والمشاريع العمومية وطنيا و محليا، لذا فإن للصفقات العمومية دور مهم في تنمية الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، و تتجلى علاقة الاستثمار بالصفقات العمومية من خلال مجموع المشاريع التي تنجز داخل مجال ترابي معين ، كما أن الدور الذي تلعبه يظهر من خلال تنفيذ أو عدم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنفيذ هذه الصفقات و مدى توفر عنصري الفعالية والنجاعة فيها، حيث أن النهوض بدورها يستوجب عقلنة تدبير المال العام عبر تفعيل مبادئ المسؤولية و المساواة و الشفافية و المشاركة و المحاسبة من أجل الوصول إلى فعالية الأهداف المسطرة و حسن التدبير، و هذا يستدعي من القائمين عليها و خاصة في الجماعات المحلية تكوين رؤية استراتيجية .

بصيغة أخرى تعتبر الصفقات العمومية نقطة تقاطع حساسة بين ما هو مالي و اقتصادي و اجتماعي وسياسي، و الاختلالات التي تطال هذه المجالات تؤثر بشكل مباشر على جوانب حيوية من المعيش اليومي للمواطن وضعف وقعها الاقتصادي والاجتماعي يبخس حقه في الاستفادة من الاستثمارات العمومية بشكل عادل،

من جانب آخر، لا ينبغي لمتناول موضوع الصفقات العمومية أن يكتفي بالإطار النظري بل عليه الاستناد إلى معطيات ميدانية حتى يقيم النتائج ، وبالعودة إلى الجزائر تجدر الإشارة إلى أن التقييم العلمي لأدوار الصفقات العمومية ليس عملا يسيرا والسبب راجع بالأساس إلى عدم نشر أرقام و إحصاءات رسمية دورية[cxxxix]، و على هذا نتطرق إلى أهم المشاكل التي تواجهها:

1. تعتبر الجباية البترولية هي المصدر التمويلي الذي اعتمدت عليه الجزائر في تمويل برامجها التنموية لأنها هي العامل الأساسي في الادخار الحكومي، و كان الهدف الأساسي من تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي العمومي هو تحقيق نمو اقتصادي مستدام[cxl]، لكن مع انهيار أسعار البترول في منتصف سنة 2014 وقف في وجهها، حيث أدى إلى تراجع كبير في إيرادات الميزانية، وللحفاظ على برنامج التنمية المدعم للسياسة الاجتماعية للحكومة فإن الوضع يملي ضرورة التحلي بسلوك صارم في مجال النفقات، و بهذا الشأن فإن الحكومة اتخذت إجراءات لترشيد النفقات و ،بحيث قررت في شأن هذه الأخيرة تجميد العديد من المشاريع وفقا لتعليمة الوزير الأول و تتمثل فيما يلي[cxli]:
   - منح الأولوية لإتمام المشاريع التي انطلقت في الآجال المحددة و ضمن التكاليف المقررة.
   - و بالنسبة لمشاريع البرنامج الجاري التي لم يتم الانطلاق فيها يجب أن تتم جدولة تسلسلها قصد القيام بعمليات إعادة الهيكلة الضرورية وفق الأولوية و حسب الحاجيات المحددة الحقيقية و اللازمة.
   - يجب ألا يتم تبليغ رخص البرامج إلا للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي.
   - يتعين أن يستخرج من مجال الميزانية المشاريع ذات الطابع التجاري.
   - ينبغي عل أصحاب المشاريع اللجوء تلقائيا و إجباريا في إطار الصفقات العمومية إلى المواد المصنعة وطنيا على أن تدرج في دفاتر الشروط البنود و المعايير ذات الصلة.
   - يجب على أصحاب المشاريع أن يشركوا المؤسسات العمومية و الخاصة الوطنية في إنجاز المشاريع إلى جانب المؤسسات الخارجية عندما يتبين اللجوء إلى هذه الأخيرة ضروري.

   و كل هذه القرارات ستبقى عائقا أمام تحقيق الأهداف المسطرة في البرامج التنموية للعديد من القطاعات التي بدأت في تطبيق مشاريعها التنموية.
2. يعاني القطاع العام من خلل في بنية قطاعاته تتعلق باليد العاملة، من حيث أدائها، تدريبها، تأهيلها، و تحفيزها، حيث أن مشكلة تجسيد البرامج الاستثمارية العامة ليست في إيجاد أو تنويع مصادر التمويل بقدر ما هي في سوء تسيير أموال الدولة و غياب تنسيق الجهود و الإمكانيات المتواجدة، فنجد مثلا برمجة و إنجاز قاعة علاج مملوة من البرامج القطاعية دون استشارة للخريطة الصحية ولا للمصالح المختصة، ، لا لشئ إلا أن تجسيد هذه الاستثمارات فهمها البعض أنها استقلالية دون مشاورة، و أنها انفرادية دون تكاملية، و مادام الوالي لا يستشار مسبقا من طرف الوزارات المعنية و مادام المدراء المحليون لا يستشارون من قبل رؤساء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البلديات، و العكس صحيح فإن الجهود ستتبعثر و لن تحقق الإمكانيات الموجودة و الأهداف المرجوة، و هكذا تضيع الأموال التي بحوزة الدولة دون تحقيقها لأدنى الاحتياجات.

3. تهدف الصفقات في الأساس عقلنة تسيير الأموال العمومية غير أن الواقع أثبت أن القطاع أصبح مجال خصب لشتى أنواع الفساد وتبديد الأموال العامة، فالكوارث التي تشهدها قطاعات البناء و الأشغال العمومية من سقوط البنايات و عدم صلاحية الطرقات على الرغم من حداثة إنجازها، مردها التعامل بالرشوة حيث لا يتم احترام معايير الإنجاز، رغم تضمن قانون العقوبات لمواد تعاقب على ارتكابها إلا أنه لم يتم التحكم في هذه الظاهرة.إذن لا يمكن أن تأتي البرامج التنموية بنتائجها في ظل منظومة إدارية تتميز بانتشار الفساد و المصالح الضيقة لمجموعة من رجال الأموال و النفوذ، و التي تسعى دائما للتدخل في توجيه القرار على مستوى المديريات، الولايات و البلديات بهدف تحقيق مكاسبها الخاصة من خلال كسب مشاريع الصفقات العمومية.

المحور الثاني : تقييم ملائمة نظام الصفقات العمومية في تجسيد الاستثمارات العمومية لولاية البويرة

تمتلك ولاية البويرة إمكانيات طبيعية هائلة و طاقات بشرية معتبرة هذا و الموقع الجغرافي الاستراتيجي التي تحتله كونها بوابة عبور إلى مختلف بلديات و ولايات الوطن، هذا إلى جانب الأغلفة المالية التي تحصلت عليها ولاية البويرة، فهذه المؤهلات أكسبتها مكانة هامة على المستوى الوطني لذا يمكن من خلالها دعم الاستثمار الوطني إذا أحسن استغلال إمكانياتها في تجسيد الاستثمارات العمومية، و من أجل هذا سعت الدولة إلى وضع عدة برامج تنموية ترجمت في البرنامج القطاعي الممركز، برنامج البلدية للتنمية.

أولا: تقديم الإمكانيات العامة لولاية البويرة

بغية التعرف و التعمق أكثر في نظام الصفقات العمومية و الدور الذي يلعبه هذا النظام من أجل تجسيد الاستثمارات العمومية بولاية البويرة كان لبد من تسليط الضوء و إبراز المحيط العام الذي تنشط فيه و نقاط القوة التي تعتمد عليها المنطقة في تجسيد هذه الاستثمارات .

1- الإمكانيات الطبيعية و البشرية لولاية البويرة :

تمتلك ولاية البويرة موقعا جغرافيا هاما، إذ أنها تعتبر همزة وصل بين الشرق و الغرب و بين الشمال والهضاب العليا، بمساحة إجمالية تقدر بـــ 434 445 هكتار، تتكون من 45 بلدية مقسمة على 12 دوائر بمساحة إجمالية .

الجدول رقم: 10 **الحدود الإقليمية لولاية البويرة**

ولاية البويرة			
شرق، الجنوب الشرقي	الشمال	الغرب	الجنوب، الجنوب الغربي
بجاية 116 كلم	بومرداس 76 كلم	البليدة 96.7 كلم	المسيلة 94 كلم
برج بوعريريج 96 كلم	تيزي وزو 100 كلم	المدية 130 كلم	المدية //

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على معلومات مقدمة من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية.

❖ **الإمكانيات الطبيعية لولاية البويرة :**

✓ **الموارد المائية** : تعتمد ولاية البويرة على موارد مائية يتم استخراجها عن طريق إنشاء سدود و حفر أبار، حيث تملك 03 سدود بقدرة استيعابية تقدر ب 000 000 832 م^3 ، و تضم 35 سد صغير بقدرة استيعابية 000 853 5 م^3 و ما مقداره 000 500 73 م^3 مياه جوفية.

✓ **الإمكانيات الزراعية و الحيوانية** : تتربع ولاية البويرة على مساحة فلاحية إجمالية تقدر بـــ 293545 هكتار أي بنسبة 65.90% من مساحة الولاية و الجدول التالي يوضح التوزيع الهام الأراضي الفلاحية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم : 01 **التوزيع العام للأراضي الفلاحية لولاية البويرة لسنة 2015**

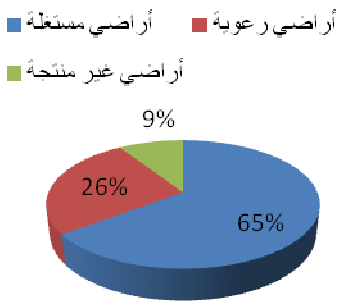

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات مقدمة من مديرية المصالح الفلاحية لولاية البويرة

قدرت المساحة المكسوة بالغابات في ولاية البويرة 112250هكتار، و توفر المساحة المتوفرة من الغابات على فوائد كثيرة للولاية وتلعب دورا هاما في مجال حماية البيئة، إن ولاية البويرة من الولايات الغنية بإنتاج البطاطا بكمية قدرت بـــ 049 086 2 قنطار، كما يتجلى وزن الحبوب التي وصلت كمية إنتاجها إلى 968 727 1 قنطار، و نجد أيضا الأشجار المثمرة التي قدرت كمية إنتاجها ب 135 773 قنطار بالرغم من اتساع مساحة استغلالها التي قدرت بـــ 546 37هكتار، نجد أن الولاية حصدت حوالي 000 100 98 لتر من الحليب، و لقد سجلت من تربية الدواجن حوالي 000 499 قنطار من اللحوم البيضاء و 000 500 367 وحدة من البيض، كما نلاحظ أن إنتاج الولاية من اللحوم الحمراء معتبر حيث وفرت سنة 2015 ما يقدر ب 700 133 قنطار.

❖ **الإمكانيات البشرية** : تعتبر دراسة الخصائص البشرية أساسية في تحضير و إعداد أي مشروع أو برنامج تنموي محلي أو إقليمي أو وطني، بحيث تمكننا من الحصول على مؤشرات بواسطتها يمكن تحديد نوعية المشاريع اللازمة لتوقع و تلبية الاحتياجات المستقبلية للسكان من تجهيزات و مرافق عامة، و بالتالي الوصول إلى الأهداف المرجوة من عملية تجسيد الاستثمارات العمومية.[cxlii] و يمكن توضيح تطور عدد السكان من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم: 11 **تطور عدد السكان في ولاية البويرة**

السنة	1977	1987	1998	2008	2015
عدد السكان	374300	526900	629560	695583	696238

المصدر: الإدارة المحلية لولاية البويرة

2- الإمكانيات السياحية و الصناعية لولاية البويرة:

❖ **الإمكانيات السياحية** : تختزن ولاية البويرة عبر مختلف دوائرها و بلدياتها طاقات سياحية هائلة، فهي منطقة ذات مناخ جبلي، وفيها معالم تاريخية و أثرية بالإضافة إلى امتلاكها لمنابع حموية و غابات ذات مناظر جذابة، كما تمتلك إمكانيات في المجال السياحي يمكن أن تجعل منها قطب سياحي هام، فبالإضافة للمواقع الطبيعية ، تمتلك مجموعة من الفنادق و الوكالات السياحية التي تدعم القطاع السياحي و تنشطه.

الجدول رقم: 12 **هياكل الإيواء السياحي لولاية البويرة لسنة 2016**

اسم المؤسسة الفندقية	الطاقة الاستيعابية		التصنيف	مكان التواجد
	الغرف	الأسرة		
Hôtel Royal	45	110	نجمتين	بلدية البويرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Hôtel Sofy	54	110	نجمة	بلدية البويرة
Hôtel Toumi	34	62	ASDH	بلدية البويرة
Hôtel Nedjma	30	54	ASDH	بلدية البويرة
Centre national de sport et de loisirs de Tikjda	250	500	/	بلدية الأسنام
Hôtel Dihia	19	38	/	بلدية الأسنام
Hôtel El Atik	32	64	/	بلدية البويرة
Hôtel la Résidence	94	188	/	بلدية البويرة

المصدر: مديرية السياحة و الصناعات التقليدية لولاية البويرة.

❖ **الإمكانيات الصناعية** : تتوفر ولاية البويرة على إمكانيات صناعية هامة عبر بلدياتها، و توفر موارد مختلفة من جبس و حجر منحوت، الطين، الاسمنت، كما تمتلك منطقة صناعية بواد البردي بمساحة إجمالية تقدر بـــ 2.244.043 م^2 بنسبة 93,97% مستغلة، تضم 49 مشروع يستخدم 180 عامل بالإضافة إلى وحدات نشاط .

3- الإمكانيات المالية في الولاية : مهما كانت ممتلكات الولاية من موارد طبيعية، بشرية، سياحية و صناعية إلا أنها لا تكفي لوحدها لتجسيد البرامج الاستثمارية على أرض الواقع فلبد من موارد مالية كافية.

❖ **البرنامج القطاعي غير الممركز PSD و تمويله** : يهدف هذا المخطط إلى تحقيق التوازنات الجهوية حيث يتم إدراجه في النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية غير الممركزة ، المساهمة في تحسين ظروف حياة المواطنين و تصحيح الاختلالات المحتملة فيما يتعلق بالاستثمارات المحلية.

الشكل رقم: 02 تطور تمويل البرنامج القطاعي غير الممركز PSD في ولاية البويرة خلال الفترة 2001-2016

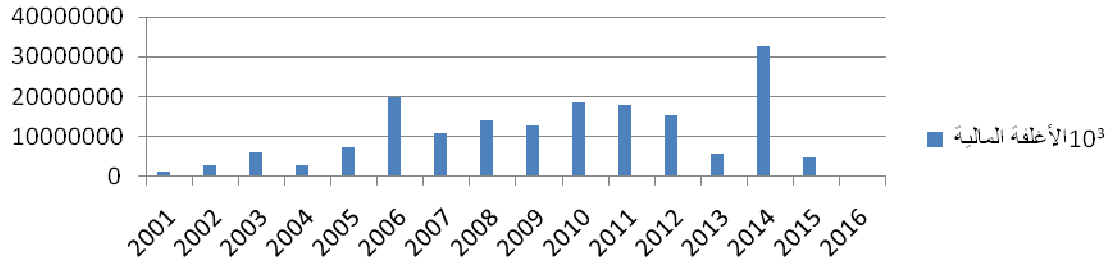

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات مقدمة من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية البويرة

من خلال ما سبق نلاحظ أن إجمالي الأغلفة المالية التي تحصلت عليها ولاية البويرة في إطار المخطط القطاعي غير الممركز قد بلغت 173 247 320 000 دج و هذا خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 و 2016.

كما يمكن القول أن الأغلفة المالية شهدت تذبذب، لتسجل ارتفاعا كأقصى حد لها سنة 2014 بنسبة تطور 2880.54% وبغلاف مالي قدر بـــ 32 643 508 000 دج لتعاود الانخفاض في سنة 2015 لتصل أقصى حد لها في سنة 2016بنسبة 27.56% و بغلاف مالي لم تشهده ولاية البويرة قبل و قدر ب 312 400 000 دج، و يرجع هذا الانخفاض إلى انتهاج الجزائر سياسة التقشف بتجميد المشاريع التنموية التي تنصب عندها الأموال، و الذي كان سببه انهيار أسعار البترول في منتصف سنة 2014.

و يمكن أن نبين تطور توزيعها الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار هذا البرنامج حسب القطاعات و البلديات :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم: 03 تطور الأغلفة المالية في إطار البرنامج القطاعي غير الممركز PSD على القطاعات خلال الفترة 2001-2016

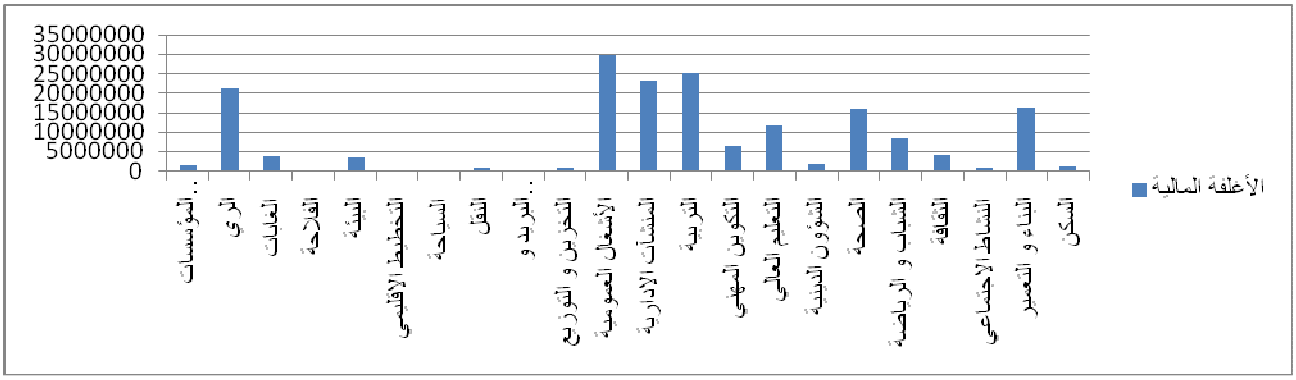

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات مقدمة من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية البويرة

و من خلال الشكلين السابقين نلاحظ أن أكبر استفادة مالية خلال الفترة 2001 إلى 2016 كانت من نصيب قطاع الأشغال العمومية، حيث استفاد من غطاء مالي وصل إلى 17,10% أي ما يعادل مبلغ 000 865 557 29 دج من إجمالي الحصيلة المالية التي استفادت منها الولاية ، يليه قطاع التعليم بنسبة 14,59% من إجمالي التمويل أي ما يعادل 000 926 213 25 دج ، و أصغر قيمة تمويل سجلت خلال الفترة 2001 إلى 2016 كانت ضمن قطاع الفلاحة حيث قدرت بـــ 000 000 75 دج أي ما يعادل 0,04% من إجمالي التمويل.

هناك مجموعة من القطاعات لم تستفد بشكل كافي من التغطية المالية المخصصة للبرنامج القطاعي غير الممركز، و من هذه القطاعات نجد قطاع السياحة، البريد و الاتصالات، التخطيط الإقليمي، ... بنسبة لا تتجاوز 33,41% من إجمالي التمويل.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الولاية لم تولي الاهتمام لقطاعات الحماية الاجتماعية، الفلاحة، السياحة، البريد والاتصالات، التخطيط الإقليمي، النقل، مثلما اهتمت بالبنية المنشآت الإدارية، الصحة و الطرقات والتعليم بنوعيه، و بالتالي وجهت الأغلفة المالية التي استفادت منها ولاية البويرة خلال الفترة 2001-2016 في ظل البرنامج القطاعي غير الممركز إلى إصلاح المنشآت القاعدية الأساسية والتعليم.

❖ **المخطط البلدي للتنمية PCD و تمويله** : هو برنامج الدولة ذي التسيير اللامركزي ، ويتعلق باستثمارات التنمية لصالح البلدية في إطار التوجهات الوطنية للتنمية و قوانين المالية من قبل الدولة ضمن ميزانية التجهيز المحددة لنفقات الدولة السنوية[cxliii]

و يمكن توضيح تمويل المخطط البلدي PCD في ولاية البويرة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم: 04 تطور تمويل المخطط البلدي للتنمية PCD في ولاية البويرة خلال الفترة 2001-2016

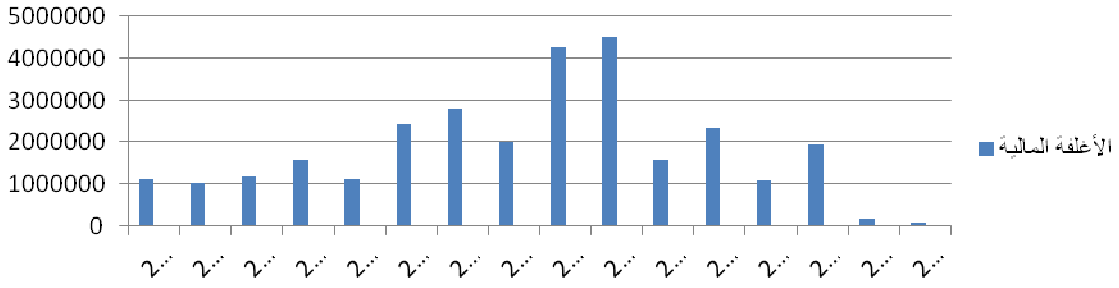

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات مقدمة من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية البويرة

نلاحظ أن إجمالي الأغلفة المالية التي تحصلت عليها ولاية البويرة في إطار المخطط البلدي للتنمية خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2016 قد بلغت كحصيلة إجمالية مبلغ 100 302 314 29 دج، و هذا يدل على الرغبة في الإصلاحات و التنمية من أجل خلق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجال استثماري مغذي بكافة الإمكانيات، كما يتبين لنا أن هناك تذبذب في قيمة الغلاف المالي من سنة إلى أخرى، و سجلت البلديات أكبر غلاف مالي لها سنة 2010 أين بلغ 000 654 503 4 دج بنسبة تطور 393.35%، كما أن أدنى غلاف مالي كان سنة 2016 بـــ مبلغ 000 800 97 دج، و هذا التغير في قيمة التمويل يرجع إلى الاختلاف في البرامج المسطرة من طرف البلديات و إلى الاحتياجات المحلية التي تتفاوت من سنة إلى أخرى تبعا لتغيرات أسعار البترول و عوائدها.

الشكل رقم: 05 تطور توزيع الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار المخططات البلدية للتنمية PCD على البلديات خلال الفترة 2001 –2015

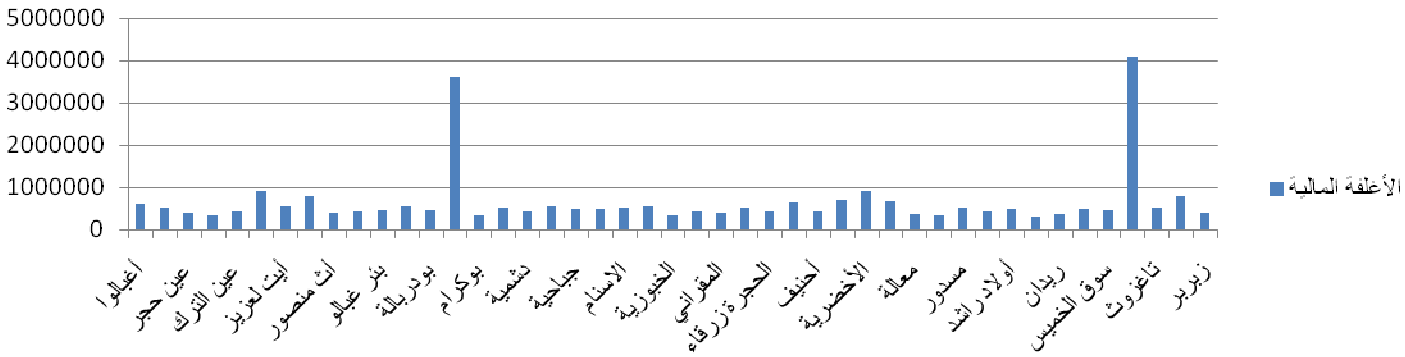

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات مقدمة من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية البويرة

إن بلدية سور الغزلان تستحوذ على اكبر نسبة من التمويل في إطار مخططات البلدية للتنمية و هذا بنسبة 14.03% من إجمالي التمويل خلال الفترة 2001 و 2015 و بمبلغ يقدر بـــ 000 001 100 4 دج تليه بلدية البويرة بنسبة 12.38% أي ما يعادل مبلغ 000 519 618 3 دج، أما باقي البلديات استفادت من الأغلفة المالية بمبالغ متغيرة من بلدية لأخرى في الأخير تأتي بلدية رواوة بمبلغ مالي قدر ب 000 503 309 دج. و فيما يتعلق بسنة 2016 فقد استفادت ولاية البويرة في إطار مخطط البلدية للتنمية على غلاف مالي يقدر بـــ 000 800 97 دج و هو غير موزع على حد الآن نتيجة لعدم بداية تسجيل أي برنامج تنموي للبلديات.

ثانيا: واقع الاستثمارات العمومية في ولاية البويرة

لقد تم تخصيص اعتمادات هامة لترقية و توفير مختلف التجهيزات لكل أنحاء الولاية سنحاول من خلال هذا المحور عرض مستوى تسيير و إنجازات هذه المخططات و برامجها لكل قطاع على حدى.

1- قطاع التعليم و الصحة : يعتبر قطاع التعليم و الصحة من بين القطاعات المهمة و التي خصصت لها مبالغ معتبرة لدعمها خلال البرامج التنموية و ذلك بما يتماشى مع احتياجات المنطقة.

❖ **قطاع التعليم** :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

✓ **قطاع التربية** : يشهد قطاع التربية تطورا كبيرا إثر الاهتمامات المعتبرة التي حضي بها من طرف الهيئات المختلفة للدولة ويتضح لنا ذلك بصورة واضحة من خلال مختلف المؤشرات للقطاع ن حيث بلغ عدد التلاميذ بالتعليم الابتدائي سنة 2016 8860 تلميذ مواظبين على 606 مؤسسة و ب 3532 قسم مدرسي بمعدل إشغال يقدر بحوالي 25ت/ قسم ، أما فيما يخص التعليم المتوسط فيقدر عدد المتمدرسين به 48213 تلميذ موزعين على 122 مؤسسة بمعدل إشغال للقسم يقدر ب 27ت/قسم ، كما نجد على مستوى التعليم الثانوي لسنة 2016، 29051 تلميذ أي ما يقدر بنسبة 45% من المتمدرسين و نظرا لهذه الوضعية لقد تم تسطير برنامج هام لإنشاء 3 مجمعات مدرسية و هي:

الجدول رقم: 13 **انجازات قطاع التربية في الطور الابتدائي**

الرقم	البلدية	الموقع	عدد الأقسام	نسبة تقدم الأشغال
01	**البويرة**	حي النسيم	06	%100
02	**البويرة**	حي 56 مسكن	12	%75
03	**الأخضرية**	الحي الجديد تيزي البير	06	%85

المصدر :مديرية التربية لولاية البويرة.

أما الطور في المتوسط نرتقب استلام 3 متوسطات بكل من البويرة القطب الحضري، قرومة و سور الغزلان ليرتفع بذلك عدد المتوسطات إلى 125 متوسطة.

الجدول رقم: 14 **انجازات قطاع التربية في الطور المتوسط**

الرقم	البلدية	الموقع	نسبة تقدم الأشغال
01	البويرة	القطب الحضري (حي 56 مسكن)	%75
02	قرومة	قرومة مركز	%65
03	سور الغزلان	سور الغزلان مركز	%70

المصدر: مديرية التربية لولاية البويرة.

أما فيما يخص الطور الثانوي فيرتقب استلام 3 ثانويات جديدة خلال الدخول المدرسي 2016-2017 بكل من بوكرام، معالة وعين بسام بنسبة تقدم الأشغال 80%، 65% و 80% على التوالي، إضافة إلى الأطوار الثلاثة تتوفر ولاية البويرة على 422 مطعم مدرسي، يقدم 58000 وجبة غذائية يوميا، و نرتقب استلام 5 مطاعم مدرسية جديدة خلال الدخول المدرسي 2016-2017.

✓ **قطاع التعليم العالي** [cxliv] : قطاع التعليم استفاد بدور من 25 عملية منذ نشأته إلى غاية يومنا هذا و يقدر غلافه المالي 000 186 493 11 دج، حيث من خلال برنامج 2005-2009 تم إنشاء معهد جديد و هو معهد العلوم التكنولوجية بسعة 2000 مقعد بيداغوجي، قاعة محاضرات، مكتبة جديدة، إدارة مركزية جديدة و هذا مع مختلف التجهيزات الخاصة بهم، أما فيما يخص برنامج 2010-2014 فقد تم تدعيم الجامعة بقطب جامعي جديد يتضمن 6 معاهد جديدة سعة كل منها 2000 مقعد بيداغوجي: معهد العلوم الدقيقة، معهد علوم الطاقات الجديدة، معهد علوم الأرض و الماء، معهد علوم الحياة والطبيعة و معهد العلوم الطبية. بالإضافة إلى مطعم مركزي، قاعة محاضرات، إقامة جامعية جديدة و 160 وحدة سكنية جديدة لفائدة الأساتذة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما خلال سنة 2015 تم استلام 2000 مقعد بيداغوجي ، إقامة جامعية بسعة 1000 سرير كما تم اقتناء و تركيب تجهيزات علمية للمعهد التكنولوجي .بمبلغ مالي قدره 000 347 59 دج، و مواصلة انجاز 2000 مقعد بيداغوجي تقدر نسبة الأشغال 70% و المبرمج استلامه نهاية السنة الجارية، و 1500 سرير تقدر نسبة الأشغال 35%.

✓ **قطاع التكوين المهني و التمهين** [cxlv] : يعتبر قطاع التكوين المهني و التمهين من الحاجات الماسة لسكان الولاية نظرا لضعف التأهيل لليد العاملة المحلية، و مع الاهتمام المعطى مؤخرا من طرف هيئات الدولة استطاعت الولاية من التقليل من هذا الضعف حيث بلغ عددها إلى حد الآن 40 مؤسسة تكوينية موزعة على النحو التالي: 04 معاهد وطنية متخصصة في التكوين المهني في كل من مقر الولاية، الأخضرية، سور الغزلان و مشدالة، معهد التعليم المهني .بمقر الولاية، 18 مراكز للتكوين المهني موزعة على 12 دائرة و 10 ملاحقة للتكوين المهني، 07 مدارس معتمدة للتكوين المهني.

و تبلغ الطاقة الاستيعابية الإجمالية لهذه المؤسسات التكوينية 7800 بالإضافة إلى 940 مقعد بيداغوجي للمدارس الخاصة، كما يوفر النظام الداخلي بالولاية 2230 سريرا. كما استلم قطاع التكوين المهني خلال 2015 ثلاثة مؤسسات تكوينية جديدة: مركز التكوين المهني و التمهين بأهل القصر ذات طاقة استيعابية قدرها 300 مقعد بيداغوجي، معهد التعليم المهني .بمقر الولاية ذات طاقة استيعابية قدرها 1000 مقعد بيداغوجي. معهد و طني متخصص في التكوين المهني في شعبة البناء والأشغال العمومية بامشدالة بطاقة استيعابية قدرها 300 مقعد بيداغوجي.

أما باقي المشاريع التي يقوم بها القطاع فهي كلها قيد الإنجاز بنسب متقدمة تتراوح ما بين 40% و 90% تم استلامها في الثلاثي الرابع من سنة 2016 و هي كالتالي: انجاز و تجهيز معهد وطني متخصص في التكوين المهني عين بسام .بمبلغ رخصة برنامج المقدر بـــ 000 000 273 دج، بسعة 300 منصب تكويني/120 سرير و الذي بلغت فيه نسبة تقدم الأشغال 35%، متابعة توسعة و تجهيز ملحقة برج أخريص (ورشتين و قاعتي دراسة+ملعب) .بمبلغ رخصة برنامج المقدر بـــ 000 000 145 دج ، التي بلغت فيها نسبة تقدم الشغال 90%. إعادة تأهيل و تهيئة كل من المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بالبويرة و مركز التكوين المهني بحيزر .بمبلغ رخصة برنامج المقدر بـــ 000 000 75 دج التي بلغت فيها نسبة الأشغال حوالي 65 %.

❖ **قطاع الصحة** [cxlvi] : لقد استفاد قطاع الصحة كغيره من القطاعات على مجموعة من المشاريع في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 فمنها ما تعلق بالإنجاز، التهيئة و التجهيز.

الجدول رقم: 15 **قطاع الصحة لولاية البويرة بين الفترة 2001 – 2015**

2009-2001 بمبلغ 1 307 000000 دج	2014-2010 بمبلغ 15 629 000 000 دج	سنة 2015
– إنجاز 21 قاعة علاج و تهيئة 45 قاعة علاج. اقتناء العتاد الطبي و الشبه الطبي. – تهيئة و تجهيز 3 وحدات لتصفية الدم (عين بسام، الأخضرية وأحنيف). – تهيئة مقر مديرية الصحة و	– انجاز مستشفى الأمراض النفسية 80 سرير بسور الغزلان. – انجاز مستشفى 80 سرير برج أخريص و مزال في طور الأشغال بنسبة 15%. انجاز عيادة متعددة الخدمات في بلدية بشلول. – إنجاز مراكز صحية في بلدية تاغزوت، واد البردي، مسدور، دشمية و أث منصور.	– استلام تجهيزات طبية خاصة بجناح العمليات .بمستشفى محمد بوضياف بالبويرة. – اقتناء 4 سيارات إسعاف. – إعادة فتح جناح العمليات (6 قاعات) .بمستشفى محمد بوضياف. – الانطلاق في إنجاز مستشفى 120

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السكن	- انجاز و تجهيز مركز تصفية الدم بسور الغزلان، اقتناء 20 سيارة إسعاف. - انجاز مصلحة الاستعجالات 20 سرير و 6 قاعات عمليات في الأخضرية و مصلحة الاستعجالات 20 سرير و 2 قاعة عمليات في عين بسام. - انجاز ملحق لمعهد باستور بسور الغزلان، و عيادة متعددة الخدمات في عين بسام و أخرى في أهل لقصر. - انجاز وتجهيز مدرسة تكوين شبه الطبي 300 مقعد و 150 سرير في بلدية البويرة.	سرير في عين بسام، و مستشفى 80 سرير في برج أخريص.

و في الأخير قدرت الحوصلة العامة لولاية البويرة من 5 مؤسسات عمومية إستشفائية بسعة 1086 سرير، 34 عيادة متعددة الخدمات و 134 قاعة علاج موزعة على 5 مؤسسات عمومية للصحة الجوارية.

2- قطاع الموارد المائية و السكن :

❖ **الموارد المائية** : يبلغ عدد السكان الموصولين بشبكة المياه الصالحة للشرب 753.000 نسمة بنسبة ربط 96.5 % من خلال المشاريع الكبرى في إطار التحويلات من سدي كودية أسردون و تلسديت تم: التزويد من نظام سد كودية أسردون (26 بلدية): تم ربط و تزويد 19 بلدية، 05 بلديات الأشغال في طور الإنجاز وبلديتي الحاكمية، الحجرة الزرقاء الأشغال قيد الانطلاق.

التزويد من نظام سد تلسديت (16 بلدية): تم ربط و تزويد 11 بلدية، 04 بلديات الأشغال في طور الإنجاز، كما تم استلام خلال سنة 2015 مشاريع الإيصال والتزويد بالمياه الصالحة للشرب من نظام سد كودية أسردون لكل من بلديات:عمر (المنطقة الطرفية)- المجمعات السكنية لبلدية بودربالة - سوق الخميس-المقراني- الأخضرية - و الهاشمية.

كما تم تسجيل 02 عمليتين خلال سنة 2015 متعلقين بالتزويد من نظام سد كدية أسردون و تلسديت عن طريق إنجاز قنوات، لكل من بلديات: حيزر، قلتة زرقاء و بلقاسمي (بلدية سور الغزلان)، منطقتي سيدي يحي و الروابح (بلدية عين بسام)، المناطق الريفية لبلدية الهاشمية، في نفس السياق تم ربط خزانات المياه بمحطات إعادة الضخ و اقتناء ووضع القنوات لكل من بلديات: الحاكمية، الحجرة الزرقاء، الطائشة،الزاوية.حيث تم اقتناء ووضع 127 كلم من القنوات(قنوات تزويد 33 كلم، شبكة توزيع 94 كلم)، إنجاز 10 محطات للضخ، بناء 10 خزانات بسعة إجمالية7800م^3.

❖ **السكن** : استفادت ولاية البويرة خلال الخماسي الأول والثاني (2005-2009)، (2010-2014) وإلى غاية يومنا هذا من 82.251 وحدة سكنية من مختلف أنماط السكن (السكن الريفي -السكن العمومي الايجاري- السكن التساهمي والمدعم - السكن البيع بالإيجار - السكن الترقوي العمومي - سكنات FNPOS).

3- قطاع الأشغال العمومية، النقل: إن تحسين ظروف الحياة اليومية للمواطنين يتطلب فك العزلة عن المناطق التي يقطنون بها من خلال مد الطرقات إليهم، توفير النقل و تزويدهم باحتياجاتهم .

❖ **الأشغال العمومية** : لقد استفادت ولاية البويرة في مجال الأشغال العمومية من المشاريع التالية:

الجدول رقم: 16 المشاريع المركزية التي استفادت منها ولاية البويرة خلال لفترة 2005-2014

	العمليات المبرمجة	العمليات المنتهية	العمليات في طور الانجاز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ
PCSC	55	9 917 322	52	8 047 256	03	1 870 066
PHP	20	2 316 293	18	1 587 477	02	458 816
PCCE	32	9 744 560	05	237 297	27	9 507 263

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية البويرة

الجدول رقم: 17 المشاريع اللامركزية التي استفادت منها ولاية البويرة خلال لفترة 2005-2014

	العمليات المبرمجة		العمليات المنتهية		العمليات في طور الانجاز	
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ
PCSC	27	3 465 350	13	1 780 825	14	1 684 525
PCCE	13	3 483 272	04	398 100	09	3 085 172

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية البويرة

❖ **النقل** : تم تعزيز قطاع النقل في إطار البرامج الاستثمارية التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة الممتدة 2001-2014 والذي جعل لولاية البويرة نصيب منها خلال برنامجين استثماريين فقط هما على التوالي:

البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009: استفاد قطاع النقل لولاية البويرة من أربع مشاريع سلمت معظمها في 2010 وتتمثل في إنجاز و استلام محطتين لنقل المسافرين في كل من بلدية البويرة و سور الغزلان بغلاف مالي قدره 777 000 394 دج و 000 000 120 دج على الترتيب .

الفترة الممتدة من 2010-2014: استفاد القطاع خلال هذه الفترة بثلاث مشاريع بقيمة إجمالية تقدر ب 000 896 58 دج و تضم المشاريع التالية: إنجاز مشروع محطة لنقل المسافرين في كل من الأخضرية و عين بسام، و 6 محطات حضرية بكل من البويرة، الأخضرية، عين بسام، سور الغزلان، قادرية و بشلول و ذلك بغلاف مالي قدره 000 896 28 دج ، وصلت نسبة إنجاز هذه المحطات 80%، مشروع مخطط السير لمدينة البويرة الذي خصص له غلاف مالي قدره 000 000 10 دج، و قد تم إنجازه بنسبة 100%. إنجاز مشروع مركزين لامتحانات رخص السياقة بالبويرة و الأخضرية بغلاف مالي قدره 000 000 20 دج.

كما استفاد قطاع النقل لولاية البويرة في مجال المشاريع المركز من مشروع إنجاز الخط المزدوج المكهرب للسكة الحديدة الثنية برج بوعريريج بقيمة 711 799 837 161 دج منها 672 153 860 أورو، يكون هذا الخط على مسافة 175 كلم بسرعة سير مرجعية تقدر بـــ 160كلم/سا مع إنجاز محطة عصرية بالبويرة و بحركة نقل مختلطة (المسافرين و البضائع) مع تسيج طول المسار، غير أن هذا المشروع لم يتم تجسيده حتى الأن رغم انطلاق دراسته بتاريخ 2009/07/18.

كما أنه في إطار هذا البرنامج الخماسي 2010-2014 تم تسجيل مطار بالولاية و الذي سيربط ولاية البويرة بالولايات الأخرى عن طريق النقل الجوي، و قد تم اختيار الوعاء العقاري المناسب لهذا المشروع التي انطلقت فيه الدراسة غير أن في الواقع لم يظهر لم يحدد أي غلاف مالي له. أما فيما يخص كل من سنة 2015 و 2016 لم يستفد القطاع من أي مشروع.

ثالثا: تقييم الصفقات العمومية في تجسيد الاستثمارات العمومية

إن المتتبع لتطور الصفقات العمومية في الجزائر يلاحظ أنها تطورت ليس فقط على المستوى الوطني و إنما على المستويات المحلية ، حيث سعت الجزائر إلى الاهتمام و ترقية هذا النوع من العقود ليسمح لها بتحقيق الأهداف التنموية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- **واقع الصفقات العمومية في ولاية البويرة** [cxlvii] : إن الاهتمام الكبير الذي أولته الولاية لقطاع الصفقات و خاصة بعد التحولات الكبيرة التي عرفتها السياسة الاقتصادية في الجزائر انعكس إيجابا على تطورها، و الذي شمل مختلف الأقاليم الجغرافية و النشاطات.

فعلى عكس السنوات الماضية شهدت ولاية البويرة نقلة اجتماعية و اقتصادية كبرى، حيث يتأكد لدى الزائر لها تغير بحكم عماراتها الجديدة ورحابة شوارعها، كما يتأكد أن سكانها انخرطوا في اهتمامات جديدة و آفاق أخرى و ديناميكية تنموية أملا في اللحاق بركب كبريات الولايات الجزائرية، حيث عرفت الولاية اهتماما معتبرا من قبل مسؤولي مختلف القطاعات الوزارية خلال السنوات الماضية في إطار ميزانية التجهيز، أين استفادت الولاية من خلالها من 609 مخطط للتنمية و 731 برنامج قطاعي، منها 172 برنامجا يدخل في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي (PCSC) مع التكميلي و 53 برنامجا في إطار برنامج الهضاب العليا (PHP) و 498 برنامجا في إطار برنامج التوطيد الاقتصادي(PCCE) 2010-2014 تنوعت بين العمران، التعليم، صحة، الصرف الصحي ...منها 279 مشروعا دخل حيز التشغيل، في حين بلغ عدد المشاريع في طور الانجاز 402، أما المشاريع التي لم تنطلق بعد فهي50 مشروع.

هذا التحول الذي عرفته الولاية في الآونة الأخيرة ساعدها على التحول الكبير في كافة المجالات، و خير دليل على ذلك أن البويرة أصبحت ورشة مفتوحة بفضل استفادتها من برامج و هياكل قاعدية و هذا راجع إلى جهود الدولة و السلطات للنهوض بالولايات التي كانت في وقت سابق لا تعرف معنى التطور.

إلا أن هذه المشاريع تخللتها عدة عراقيل و مشاكل أعاقت تنفيذها مثل المخطط العمراني لمشروع بناء 3.372 وحدة سكنية و21 مرفقا عموميا لم تراع فيه قواعد بناء المدن التي تقتضي بناء شوارع واسعة تتوسطها المساحات الخضراء و المرافق العمومية و فق نسيج عمراني محدد مما أدى إلى إعادة الدراسة الفنية من جديد. كما نجد الطرق الحديثة التي أنجزت يعاد تعبيد معظمها بعد سنة واحدة من شقها، مثل الطريق الذي يربط بالمخطط العمراني سالف الذكر و غابة الريش حيث وضع بساطه أثناء انجازه فوق التراب مباشرة و لم يصمد إلا أسابيع قليلة، ثم أوكلت مهمة إعادة تهيئته لمؤسسة أخرى ، ، علما أن الكثير من الطرق التي وضع بها البساط خلال السنوات الأخيرة غزتها الحفر و التشققات و هي اليوم في أمس الحاجة لإعادة تهيئتها بمبالغ مالية إضافية، و هنا يبقى السؤال مطروحا عن سبب غياب أعين الرقابة .

فضلا عن توقف أشغال بناء مستشفى برج أخريص الذي سجل منذ 2006 لأسباب قيل أنها تعود إلى عدم وجود مقاولين أكفاء لإنجازه مما دفع الولاية إلى التعهد عن طريق التراضي مع كوسيدار لإنجازه و وصل إلى حد الأن نسبة أشغاله 15% بينما غلافه المالي تضاعف مقارنة بالمبلغ الذي سجل به.

و بالإضافة إلى عامل سوء التخطيط و التسيير لبعض المشاريع، يضاف مشكل تأخر الانجاز رغم توفر الاعتمادات المالية، فالعديد من المشاريع بقيت تراوح مكانها لسنوات عديدة و ذلك لأسباب قد تعود لخلل في الدراسة التقنية،وأخرى لسوء اختيار المقاولين، كما هو الشأن بالنسبة لمشروع تهيئة غابة الريش و تحويلها إلى غابة للترهة و للتسلية التي لم ينجز منها إلا الملعب المعشوشب اصطناعيا رغم تجاوز المقاول المكلف بالإنجاز المهلة المحددة له لشهور عديدة، ، فضلا على إنفاق الملايير على نافورات لم يسل ماؤها إلا يوم تدشينها أو أثناء زيارات أعضاء الحكومة.

و لا يسعنا إنكار حقيقة مشروع انجاز القطب الجامعي على حساب مساحة شاسعة من الأراضي الزراعية (أكثر من 20 هكتار) من جهة، و موقعها غير الملائم كونه يقابل الملعب الأولمبي و مؤسسة تعليمية (متوسطة) و الدرك الوطني من جهة أخرى، فأين هي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة التقنية و اختيار موقع بناء المشروع، كما أن لاستغلال الأراضي الصالحة للزراعة تداعياته في المستقبل، حيث سيأتي يوما وينفذ مخزون البترول و نحاول العودة للنشاط الزراعي فلا نجد مكانا له.

أما قطاع الصحة الذي يشغل بال كل سكان الولاية، فهو لا يزال مريضا حيث لم تتعدى نسبة استغلاله للغلاف المالي الذي خصص له 24,33%، بدليل أنه يتميز بنقص التغطية الصحية فمثلا نجد قاعة إنعاش واحدة على مستوى الولاية و 284 طبيب مختص و 153 طبيب عام، و لعل ذلك ما يفسر سبب نقل المرضى أثناء الحالات الخطيرة إلى مستشفيات الولايات المجاورة بذريعة نقص مستخدمي شبه الطبي و الأطباء المختصين و الأجهزة، كما يلاحظ نفور الأطباء المختصين عن العمل بهذه الولاية و عدم تحفيزهم على العمل بالمؤسسات الاستشفائية العمومية من خلال توفير السكن الوظيفي...

أما فيما يخص الأزمة التي تعاني منها الجزائر في وقتنا الحاضر دفع بها إلى تجميد العديد من المشاريع في مختلف الولايات ، و كانت ولاية البويرة من بينها و ذلك بناءا على مراسلة من المديرية العامة للميزانية تحت رقم 3752 المؤرخة في 2015/07/13 والقطاعات التي مستها هي كالتالي: قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمشروع واحد (ديرة، الهاشمية، عين بسام، الأسنام ومشدالة)، قطاع الغابات بـــ 23 مشروع، قطاع التربية بـــ 38 مشروع، قطاع الشباب و الرياضة بـــ 35 مشروع، قطاع الصحة 5 مشاريع، قطاع الشؤون الدينية بمشروعين، 3 مشاريع لكل من قطاع التخزين و التوزيع و قطاع البيئة، قطاع المنشآت الإدارية بـــ 4 مشاريع، ومشروع واحد لكل من قطاع الري والتعليم العالي والتكوين المهني و الثقافة.

فرغم تبني الدولة لمشاريع تنموية كبيرة تستهدف النهوض بالقطاعات المختلفة و استغلال توفر المقومات الأساسية من ثروة مادية ورأسمال بشري في سبيل تجسيد الاستثمارات العمومية في مختلف مناطق الجزائر خاصة الداخلية منها مثل ولاية البويرة، نلاحظ أن كل المجهودات المبذولة لم تحقق النتيجة المرغوبة في سيرورة عجلة التنمية مما أدى إلى تعطل وتيرتها.

2- **العراقيل التي تواجه الصفقات العمومية في تجسيد الاستثمارات العمومية** : رغم الأهمية البالغة للصفقات العمومية تبقى في مواجهة جملة من العراقيل تحد من مساهمتها في تجسيد الاستثمارات العمومية، و من بين هذه العراقيل نذكر منها:

❖ **عراقيل متعلقة بالإطار التنظيمي العام للصفقات العمومية** : سنحاول في هذا الجزء نقد و تمحيص الإطار التنظيمي العام للصفقات العمومية و ذلك من زاوية الشفافية والسرعة.

✓ **عنصر الشفافية في إدارة الصفقة العمومية** : الشفافية هي أساس المنافسة بين المتعاملين التي تؤدي بدورها إلى الحصول على أحسن العروض من حيث الجودة و التكلفة، و قد حث المرسوم الرئاسي15-247 على ضرورة احترام مبدأ الشفافية، وذلك ما تضمنته المادة 05 منه، و إذا بحثنا عن العامل الحاسم للحكم على مدى وجود الشفافية من عدمها لوجدناه يتمثل في المعلومة، فهذه الأخيرة يجب أن تكون متاحة لجميع المتعاملين و في الوقت الحقيقي حتى تسمح لهم بمعرفة وجود الصفقة وإجراءات المشاركة فيها، و يتوقف مدى توفر المعلومة لدى المتعاملين على نظام الإشهار الذي ينص عليه القانون في المادة 61 و65 من المرسوم الرئاسي 15-247 .

✓ **السرعة في إتمام الصفقة العمومية** : يعتبر عامل السرعة في إنجاز مختلف المشاريع من صميم المعايير التي تحدد مدى فعالية نظام الصفقات العمومية، فلا يعقل أن يكون هذا النظام سببا في تأخر إتمام المنشآت في حدود الآجال المخطط لها، و بالتالي إعاقة البرامج التنموية و تراكم التأخرات و تداخل المخططات المتعاقبة، حسب وجهة نظرنا ، تتوقف خاصية السرعة في إنجاز موضوع الصفقة العمومية على مجموعة من العوامل و هي توفر وانتقال المعلومة، سرعة الإجراءات الرقابية، نظام تسديد المستحقات المالية للمتعاملين المتعاقدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **عراقيل متعلقة بالإدارة المحلية :**

✓ **المشاكل المالية** : ما يلاحظ في الحياة التطبيقية أن جهود الولايات و البلديات و مساعيها نحو بسط كامل سيطرتها على ما لديها من موارد مالية و كذا العمل على استغلالها ليس بالأمر السهل و اليسير، و ذلك بالنظر إلى حقيقة الواقع الذي تعيشه الولاية و بلديتها حاليا و الذي يمتاز أساسا بضعف الوسائل المتوفرة على مستواها و لا سيما المادية منها والبشرية و عدم استطاعتها الوصول إلى تحقيق الملائمة و التكافؤ بينهما و بين حجم الحاجيات و المتطلبات و قلة الموارد المالية، الأمر الذي يجعل طرق تسيير و استغلال مواردها لا تصل إلى تحقيق النتائج المرجوة التي يقع الاعتماد عليها في تنفيذ البرامج التنموية والاستجابة لحاجيات المواطنين و تحسين خدمات المرافق المقدمة لهم. [cxlviii]

✓ **المشاكل الإدارية** : في غالب الأحيان يصل على رأس البلدية عن طريق الانتخاب أشخاص من مستويات مختلفة، فنجد مثلا أشخاصا يمثلون وزنا شعبيا بدون ثقافة و لا دراية بعالم البلدية، كما نجد أشخاصا يمثلون وزنا شعبيا و يملكون تكوينا عاليا وثقافة عامة و لا يفقهون في عالم تسيير البلدية شيء، و الحقيقة هذه القضية أكبر ما يؤخذ به على الديمقراطية على المستوى المحلي، بحيث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحل محل العلم و التجربة و القدرة على التكفل بهذه المسؤولية، فالشعبية تحل محل البرامج، و الإخلاص يحل محل العلم، والأخلاق تحل محل القدرة، و كأن البلدية أصبحت منصة يصل إليها من هو أكثر الناس شعبية و ليس من هو أقدرهم لاستيعاب البعد الحقيقي لوظيفة البلدية. [cxlix]

إنها في الحقيقة وقائع لا يمكن نكرانها و لا تغطيتها بل يجب التشهير بها لمحاربتها و العمل على إيجاد نظرة تساهم على جعل الولاية و البلدية إطارا محليا لتجسيد الاستثمارات العمومية.

❖ **عراقيل أخرى** : يعتبر الفساد من أكثر الظواهر الإنسانية خطورة على المجتمعات نظرا للآثار السلبية التي يخلفها في شتى المجالات و على مختلف المستويات، و الجزائر كغيرها من الدول تعاني من انتشار فضيع و كبير للرشوة باعتبارها من أهم مظاهر الفساد، فالفساد لا يسمح في البداية بسير عملية التخطيط للمشاريع و البرامج التنموية بطريقة سليمة و علمية باعتبار تدخل ذوي المصالح ومحاولتهم لتوجيه القرار لمصلحتهم، و كذا فإن إسناد المشاريع والبرامج وفقا لنظرة العشائرية و الشخصية يساهم في هذا الإطار بتعميق الفساد و فشل المشاريع باعتبار غياب الكفاءة في إسناد البرامج و المشاريع التنموية [cl].

خاتمة :

لقد حظيت الصفقات العمومية باهتمام الدولة باعتبار القدرة التي تملكها في تجسيد الاستثمارات العمومية،وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة منها، و نظرا لجملة العراقيل التي تواجهها يستدعى الأمر وضع سبل لتفعيل قدرتها في تحقيق الاستثمارات العمومية، و من هذه السبل نجد:

1. تدعيم آليات الرقابة الحالية بمراقبي الميدان المستقلين الذين يتابعون الحجم الحقيقي للأشغال المنجزة و المفوترة للحد من ظاهرة تضخيم تكلفة المشاريع المنجزة بتواطؤ من الأعوان الإداريين،
2. يجب أن تكون أولى أولويات المسؤولين أن يسعون جاهدين بالاهتمام بالموارد البشرية و الاستثمار في هذا العنصر كونه الحجر الأساس في تسيير زمام الأمور، من خلال التحفيزات و الزيادة في الأجور، التعويضات، المنح، وسط ملائم للعمل، توظيف الإطارات... بالإضافة إلى التكوين المستمر للموظفين والأعوان العموميين في تحضير و تنفيذ و مراقبة الصفقات العمومية، من خلال دورات تحسين المستوى و تجديد المعارف،و الذي نص عليه المرسوم الرئاسي 15-247 من خلال مادتيه 211 و 212،
3. إمكانية الشخص المعنوي الخاضع للقانون العام المسؤول عن مرفق عام القيام بتفويض تسيير هذا المرفق إلى مفوض له، و ذلك ما لم يوجد حكم تشريعي مخالف، و التكفل بأجر المفوض له بصفة أساسية من استغلال المرفق العام، و يمكن أن يأخذ هذا المرفق العام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حسب مستوى التفويض، و الخطر الذي يتحمله المفوض له ورقابة السلطة المفوضة شكل الامتياز أو الإيجار أو الوكالة المحفزة أو التسيير،[cli]

4. إذا كان ضعف الولاية في انجاز الصفقات العمومية مرتبط إلى حد ما بضعف إمكانياتها المالية، فلابد من العمل على تطبيق جملة من الإصلاحات المالية، و أهم هذه الإصلاحات، منح الولاية و البلدية استقلالية مالية أوسع و حصولها على نصيب معقول من الموارد المالية الوطنية لتجسيد الاستثمارات العمومية،

[cxxv] قانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 المتعلق البلدية، المواد 106،97.

[cxxvi] نفس المرجع، المواد: 88، 103، 109، 110، 137، 136.

[cxxvii] قانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، المواد 60، 64، 63.

[cxxviii] نفس المرجع، المواد 66-69.

[cxxix] مزياني فريدة، المجالس الشعبية المحلية في ظل نظام التعدديةالسياسية في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه دولة في القانون، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2006، ص 207.

[cxxx] bilan Programme de soutien à la relance économique à court et moyen termes, Appui à la relance de la production , , p16 - 27.

[cxxxi] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول لسنة 2004، الدورة العامة العادية 25،صص 81 - 84.

[cxxxii] bilan de programme de soutien de la relance économique…,op-cit , p6.

[cxxxiii] IBID, pp 6 - 7.

[cxxxiv] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول لسنة 2004، الدورة العامة26، جويلية 2005، ص61.

[cxxxv] bilan de programme de soutien de la relance économique…,op -cit , p8.

[cxxxvi] سيلام حمزة و ولد بزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2000-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة البويرة، 2014/2013، ص89.

[cxxxvii] سيلام حمزة و ولد بزيو فاتح، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[cxxxviii] سيلام حمزة و ولد بزيو فاتح، مرجع سبق ذكره، ص ص90-91.

[cxxxix] هشام التركيني، أدوار الصفقات العمومية بين الإطار النظري و التطبيقي، المحمل من الموقع: http:www.maghress.com/almassae/164834، تاريخ التحميل : 03-03-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[cxl] عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال و التنمية المستدامة، علوم التسيير، سطيف، 2013-2014، ص 205.

[cxli] تعليمة الوزير الأول، بخصوص تدابير التوازنات الداخلية و الخارجية، المؤرخة في 25-12-2014.

[cxlii] يوسفي نور الدين، الجباية المحلية و دورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس 2009-2010، ص 190.

[cxliii] شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، صص 128-131.

[cxliv] وثائق مقدمة من طرف الإدارة المركزية للجامعة و مديرية التجهيز.

[cxlv] مديرية التكوين المهني لولاية البويرة.

[cxlvi] مديرية الصحة و السكن لولاية البويرة

[cxlvii] معلومات متحصل عليها من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية.

[cxlviii] شباب سيهام، اشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، صص 221-222.

[cxlix] المرجع السابق، صص 90-93.

[cl] عادل إنزارن، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، المداخلة الثالثة حول الفساد في الصفقات العمومية و تأثيره على حماية المال العام في الجزائر، 20 ماي 2013، جامعة يحي فارس، المدية، صص 6-9.

[cli] للتوسع أكثر أنظر المرسوم الرئاسي رقم 15-247، مرجع سبق ذكره، المواد 207، 208 و 209.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com